

حول تسريبات «نيويورك تايمز»

عبدالله السناوي*

كان هناك اختراق ما وراء التسريبات يستدعي البحث فيه بكل جدية وألا تستبعده التحقيقات، التي أمر بفتحها النائب العام.

ثم من سرب التسجيلات إلى الصحيفة الأميركية؟ وكيف وصلت إلى محطة فضائية تبث من إسطنبول؟ هل من المصدر نفسه الذي سربها إلى «نيويورك تايمز»؟

وكم تقاضى من ثمن؟

باعترا ف أحد برامج «التوك شو» بمحطة فضائية أخرى تبث من المدينة التركية نفسها، فإنه قد عرض عليها شراء تلك التسريبات مقابل ثلاثة آلاف وخمسمئة دولار جرى تخفيضها إلى ألفين وخمسمئة دولار، غير أنه لم يتم الاتفاق باعتقاد أن المادة سوف تكون متاحة عندما يبثها الآخرون.

يقال - عادة - إنه لا جديد تحت الشمس، فقد شهدت مصر عند مطلع خمسينيات القرن الماضي قصة مشابهة رغم تناقض أهداف أبطالها. عندما ألغى مصطفى النحاس باشا زعيم «الوفد» ورئيس الوزراء اتفاقية 1936، التي وقّع عليها هو نفسه، سأله صحافي شاب متخرج حديثاً في الجامعة الأميركية: ما الخطوة التالية؟ أجابه: الكلمة الآن للشعب.

تدقق الفدائيون على الإسماعيلية، حيث معسكرات الاحتلال البريطاني، وكان الصحافي الشاب سعد زغلول فؤاد نفسه على صلة وثيقة بهم، وشخصيته تقارب إلى حد كبير بطل مسلسل «فارس بلا جواد»، الذي أدى بطولته محمد صبحي وأثار جدلاً واسعاً.

في تلك الأيام، تخفى في شخصية مراسل لصحيفة أميركية اختلق اسمها «همر ديلي نيوز» وأطلق على نفسه في بطاقة مزورة «سينسر دريل»، محاوراً زعماء أحزاب ومفكرين عن موقفهم من شعارات الجلاء بالسلاح وما قد يتبع خروج قوات الاحتلال.

بدأت الإجابات كاشفة لما هو مستور من مواقف حقيقية، قال أحد زعماء الأحزاب إن بقاء القوات البريطانية في مصر كفيل بضمان أمنها واستقرارها، وطالب آخر بزيادة أعداد قوات الاحتلال عشرة أضعاف. وكانت الفضيحة مدوية عندما نشرتها صحيفة «الجمهور المصري» لا الصحيفة الأميركية المدعاة.

رغم اختلاف الأزمان والأبطال والأهداف، فإن قصتي «نيويورك تايمز» و«الجمهور المصري» تجمع بينهما الفكرة نفسها في الإيقاع بأخريين لهم خلفيات وتصورات تناقض ما يعلنونه، بمعنى آخر، فإن تسريبات «نيويورك تايمز» أقرب ما يكون إلى استثمار استراتيجي في الخلل الإعلامي والتدخل الأمني بذات قدر أوضاع الارتباك في السياسة الخارجية المصرية. من مظاهر الارتباك سحب مشروع قرار عربي قدمته مصر إلى مجلس الأمن باعتبارها عضواً فيه يدين المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بطلب من دونالد ترامب، قبل أن تصوت لمصلحته.

ومن مظاهر ذلك الارتباك الحماسة البالغة لما أطلق عليها «صفقة القرن» من دون أن تحكمها أي مرجعيات دولية رهاناً على الرئيس الأميركي من دون تحسب لمغبة تبنيه الرواية الإسرائيلية في أشد صورها تعصباً وعنصرية. وقد كانت الضحكات المتبادلة مع نتنياهو داعياً إضافياً لتصديق تسريبات «نيويورك تايمز». هكذا يتلخص وجه الخلل في أمرين، التدخل الأمني في الإعلام كما لم يحدث من قبل، وارتباكات السياسة الخارجية.

ذلك يحتاج إلى تصحيح ورد اعتبار السياسة في هذا البلد وبناء سياسته الخارجية وفق أمنه القومي ومصالحه الاستراتيجية، وإلا فإن انكشافه على الأخطار سوف يكون بلا حد وسقف.

* كاتب وصحافي مصري

القصة ملغومة بأسرارها وخلفياتها ورسائلها، والأسئلة كلها مشروعة حتى تستبين الحقيقة الكاملة في تسريبات صحيفة «نيويورك تايمز». ما الذي جرى... وكيف... ولماذا... ومن يتحمل مسؤولية الإساءة الفادحة لمصر في العالم بأسره؟

إذا صحت نسبة التسريبات إلى ضابط في أحد الأجهزة الأمنية، وهذا احتمال وارد، لكنه مستبعد نسبياً، فإننا أمام كارثة تاريخية لا سابق لها تضرب في عمق الأمن القومي المصري والعربي على السواء وتتجاوز كل خط أحمر.

وفق التسريبات المسجلة، فإن الضابط المفترض وجّه ثلاثة إعلاميين بمباشرة الغضب العام على اعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مثل الأشقاء العرب الآخرين، من دون التورط في دعم الانتفاضة الفلسطينية، وأنه لا فارق بين القدس ورام الله كعاصمة لفلسطين، بما يعني الاعتراف - ضمناً - بقرار ترامب على عكس المواقف الرسمية المعلنة.

وإذا لم تصح نسبة تلك التوجيهات إلى أي جهات أمنية، وهذا احتمال مرجح للغاية، فأين وجه الخلل الذي دعا قطاعات عريضة في الرأي العام العربي والفلسطيني إلى تصديق أنها حدثت فعلاً؟ باليقين، فإن منسوب التدخل الأمني في العمل الإعلامي وصل إلى حد أفقده مهنيته وموضوعيته وأي قدرة علي التأثير. نزع السياسة من على الشاشات بقدر ما جُففت في الحياة العامة.

هذا وضع خطر يندب بعواقب مرعبة، فعندما تتسبّد أغلّب التغطيات السياسية وجوه تتلقى التوجيهات الأمنية، كأنها وحي يوحى، يفقد الإعلام احترامه لنفسه كما احترام مشاهديه الذين ينصرفون عنه إلى محطات دولية وإقليمية بحثاً عن حقيقة ما يجري في بلادهم. هذا النوع من الأداء والتفكير أضر بصورة البلد على نحو يصعب ترميمها في أي مدى منظور.

من أسباب الاهتمام الدولي والعربي بتلك التسريبات، المنسوبة إلى توجيهات أمنية مصرية، أنها تسلط الضوء على ازدواجية المواقف بين ما هو معلن وما هو فعلي في قضية القدس ومستقبلها.

هناك من رأى فيها تخلياً مورياً عن القدس واعتراضاً ضمناً بقرار ترامب، وكان ذلك داعياً لحملة إعلامية وسياسية استخدمت فيها كل الاتهامات وشرعت خلالها كل الأسلحة. وهناك من رأى فيها فرصة أمام إسرائيل لإثبات أن تهويد القدس مسألة وقت وأن دولاً عديدة في أوروبا والعالم العربي نفسه سوف تنقل سفاراتها إلى المدينة المقدسة. كما توقع رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو في أعقاب قرار ترامب.

لا يمكن استبعاد العامل الإسرائيلي في أسباب عناية «نيويورك تايمز» الفائقة بقصة مشكوك في صحتها وتفترق إلى دليل قطعي على أن «ضابط التوجيهات» شخصية حقيقية وليست منتحلة.

هل هناك في أحد الأجهزة الأمنية الحساسة نقيب اسمه «أشرف الخولي»؟ وهل الصوت الذي تضمنته التسريبات له أم لغيره؟ وهل كانت هناك علاقات سابقة بين الضابط المفترض والإعلاميين الذين أصدر توجيهاته لهم، أم أنهم اعتادوا تلقي التعليمات، بغض النظر عن الأسماء والرتب؟ أين الحقيقة بالضبط؟

تحت ظلال التسريبات، يستلفت الانتباه صغر سنّ المتصل، ورتبته التي لا تخوّله رسم السياسات العامة لأجهزة حساسة في موضوعات بالغة الخطورة كالوضع القانوني للقدس. إذا كانت الشخصية حقيقية، فمن الذي كلفه؟ وعلى أي أساس؟

التساؤلات لا تتوقف وعلامات التعجب بلا حصر.

لو افترضنا صحة ذلك الاحتمال الخطير، فلا بد - بدواعي التفكير في كل المخاطر الماثلة - أن يتبعه سؤال عما إذا

حدود عمان؟

بما كريت أعلن «فتح باب التجنيد لأبناء المهرة في الجانبين العسكري والأمني، بحسب خططنا المحلية وبمساعدة الأشقاء في التحالف». جاء ذلك في وقت سرت فيه أنباء عن تزويد السعودية حلف قبائل بوقي بن حميد (يضم قبائل سمودة وكلشات) بكميات من الأسلحة، بذريعة «مكافحة التهريب من عمان إلى اليمن». تطوّران يفتحان الباب واسعاً على سيناريو «عسكرة» المحافظة، واستنساخ «التجربة العدنية» التي يُعدّ تكاثر التشكيلات المسلحة والمليشيات المتضاربة المصالح والأهداف إحدى أبرز سماتها.

أكثر من ذلك، أحر المعلومات الواردة من المهرة تفيد بأن السعودية تعمل على إنشاء مركز للسلفيين (على غرار مركز دماغ في صعدة) في مدينة قشن، ثالث أكبر مدن المحافظة. وطبقاً للمعلومات، فإن المدعو يحيى بن علي الحجوري - هو أحد مشايخ السلفية في اليمن، وقد سبق له أن أدار «دار الحديث» في صعدة خلفاً للشيخ مقبل الوادعي - هو من يتولى الإشراف على إنشاء المركز. تقول مصادر من داخل مدينة قشن إن أشخاصاً، من بينهم أجانب، متلبسين لبوس النازحين، يقومون بشراء أراضٍ



«الجهة الشعبية» التي اعتبرت أن مواقف الشاهد تعكس «عقلية الهروب إلى الأمام وتزوير الواقع والوقائع»، مذكرة بأنها نهبت إلى أن «هذا القانون سيقود إلى تفجير السلم الاجتماعي». في المقابل، وأصل طرفا الائتلاف الحكومي هجومهما على المعارضة، متهمين إياها بـ«توفير الغطاء السياسي لأعمال العنف والتخريب». واعتبرت حركة «النهضة»، في بيان، أن «بعض الأطراف السياسية تشجع على توسيع أعمال العنف لحسابات انتخابية مبكرة».

(الأخبار)

قد أعلنت اعترامها توسيع نطاق الاحتجاجات، حتى إسقاط قانون المالية. ووصف رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، «الجهة الشعبية» المعارضة بأنها «غير مسؤولة»، متهماً إياها بـ«التحريض على الفوضى». وقال الشاهد، خلال زيارته بلدة طبرية التي شهدت أعنف المواجهات، إن «نواب الجهة الشعبية يصوتون لقانون المالية ويتظاهرون ضده»، مجدداً دعوته المواطنين إلى تقبل «الإصلاحات»؛ لكونها «تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي».

هذه التصريحات استثارت غضب